كلمة السفير باتريك رونو
رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان

لمناسبة "الورشة الإقليمية الأولى لمجموعة عمل: المواطنون، المجتمع المدني وإصلاح القطاع العام في المنطقة العربية"

أصحاب المعالي،
حضرة السيدات والسادة،

كما سبق **وأشار** المتحدثون الذين سبقوني بالكلام: تشكل مشاركة المواطنين في الحياة العامة عاملاً أساسيًا لنجاح الإصلاحات.

ويبدو لي لبنان المكان المناسب لنقاش هذا الموضوع. فالأحداث الأخيرة التي أثرت عليه تأتي بدليل طبيعي على أقوالي.

خلال ربيع بيروت، أعلن الشعب اللبناني عن ارادته في أن يكون صانع تاريخه. فهذا البروز المفاجئ والكثيف للمواطن على الساحة السياسية بات جزءًا من الذاكرة الجماعية لأمة بأثرها. لكنه يثير التساؤلات أيضًا في مجمل البلدان العربية.

فهل يمكن إعادة إنتاج ظاهرة كهذه؟

وما هي النتائج التي قد تترتب عنها؟

في لبنان اليوم، تبقى روح 14 آذار ماثلة في الأذهان. فالمسؤولون السياسيون جميعًا، أو معظمهم، يدَّعون الانتماء إلى دينامية ذاك النهار الخاص.

أريد أن أرى في تلك التصاريح اعترافًا بالدور الأساسي للمجتمع المدني في الحياة السياسية في بلد ما، ووعيا بأن هذا المجتمع هو عامل أساسي في التغيير.

ولا تنطبق هذا المبادئ الأولية على لبنان وحده. بل هي تصلح لكل بلد يخوض عملية إصلاحية.

مكافحة الفساد، الإصلاح الضريبي، استقلالية العدالة، إعادة هيكلة الإدارة، التنمية المتوازنة، كل هذه المواضيع التي نجدها عادة في برامج عمل الحكومات ليست مجرد مسألة قوانين يتم التصويت عليها أو مراسيم موقعة. ولا يمكن تنفيذ تحولات بهذا العمق إلا في حال وجود تفاهم وتماسك اجتماعي؛ وكلاهما يبنيان بحوار دائم مع منظمات المجتمع المدني.

ولكن رغم توفر دينامية تغييرية والاعتراف بالمجتمع المدني كشريك للدولة، الا أن هذا ليس كافيًا. إذ ان أي دينامية لا تكون مجدية إلا إذا أدت إلى نتائج. ولا يكون أي شريك مفيدًا إلا إذا كان قادرًا على أداء الدور الذي يتوَقَّع منه.

إلا أننا نعرف حدود المجتمع المدني في بلدان المنطقة: تردد وتحفظ في المشاركة في تنسيق ما، ومنافسة في البحث عن تمويلات في ظل غياب الاستقلالية المالية، وغلبة الردود العفوية الطائفية أو السياسية، ونقص في تدريب المحاضِرين، إلخ. ونعرف أيضًا حدود الإطار الذي يعمل فيه المجتمع المدني في أغلب الأحيان: هشاشة الإطار القانوني، ضغوط سياسية، عوائق موضوعة في وجه ممارسة الأنشطة، مشاركة مؤسسية شكلية أكثر منها فعالة، إلخ.

لكي تتوفر دينامية عمل تضطلع بها جهات فاعلة فعالة، ولكي لا تكون عملية الإصلاح حكرا على الطبقات السياسية وحدها، يجب:

- أن تحدَّد حقوق المواطنين تجاه الإدارة وتحتَرَم، بدءًا بأبسطها منها: أي النفاذ إلى المعلومات
- أن تنتقل منظمات المجتمع المدني من المنافسة إلى التشاور
- أن تعتمد الدولة مأسسة مشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية بكافة مستوياتها (تحديد السياسات، تنفيذ الخدمات العامة)؛ وأن تحدَّد حقوق الجميعات وتحترَم.

سوف تعالج هذه المواضيع كلها إلى جانب مواضيع كثيرة أخرى في هذه الورشة؛ وإني لمسرور لذلك.

والمفوضية الأوروبية، ليست قلقة بشأن احترام المبادئ الديموقراطية فحسب. بل يتعلق الأمر ايضا بالفعالية. الفعالية التي نتوقعها من الشركاء الذين سنلتزم معهم، على أساس خطط العمل التي ستعتَمَد في إطار السياسة الأوروبية للجوار.

والمعادلة بسيطة:

- **إشراك المجتمع المدني** يضمن الأخذ بمصالح المواطنين وإنصافا في الإجراءات الإصلاحية منصفة؛
- ومن دون إنصاف، لا **ثقة**؛
- ومن دون ثقة، لا **إصلاحات**.

أشكركم على انتباهكم.